مجلة البلقاء للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكمة متخصصة, تصدر عن جامعة عمان الأهلية

ص ٣٢

المجلد ٢٣
العدد ١
٢٠٢٠

الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية

The Iranian Nuclear Agreement and its Regional and International

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى الاتفاق النووي الإيراني الذي تم توقيعه بين إيران ومجموعة القوى الدولية ٥+١ الولايات المتحدة الأمريكية, بريطانيا, فرنسا, الصين, روسيا وألمانيا في تموز ٢٠١٥, وبيان مبرراته, وتوضيح الانعكاسات الدولية والإقليمية الناجمة عن هذا الاتفاق بعد الانسحاب الأمريكي منه.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل الذي مفاده: ما انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني الدولية والإقليمية, فيما تسعى الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية التي مفادها: أوجد الاتفاق النووي انعكاسات دولية وإقليمية, أدخلت منطقة الشرق الأوسط بحالة من عدم التوازن بعد أن كانت أكثر ثباتاً واستقراراً في ضوء ما تمتلكه دول المنطقة من قدرات بشرية وعسكرية. واعتمدت الدراسة في إتمام موضوعها على المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية:

الاتفاق النووي الإيراني, الانعكاسات, الإقليمية, الدولية.

الدكتورة: رشا عدنان مبيضين
Dr. Rasha Adnan Mubaideen
مدرس - جامعة الزيتونة الأردنية
rasha_mubaideen@hotmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٨-٧-٢٨

تاريخ القبول: ٢٠١٩-٣-٥

Abstract

The study aimed at identifying the 2015 Iranian Nuclear Agreement between Iran and the P5 +1 group of world powers – the US, UK, France, China, Russia and Germany. It also attempts to clarify the agreement justifications, and meanwhile explores the regional and international repercussions resulting from it after the American withdrawal form it.

The study also attempts to answer the following question: what are the repercussions of the Iranian nuclear agreement on the regional and international levels?

The study also aims to ascertain the validity of the following hypothesis: the Iranian nuclear agreement created regional and international repercussions which led to imbalance in the Middle East which in turn harmed the region's stability.

The study relied on historical and analytical approaches to test its hypothesis.

Keywords:

The Iranian Nuclear Agreement, Regional, International, Repercussions.

المقدمة:

أدى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الالتزامات التي يرتبها الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية, في ٨ آيار ٢٠١٨, إلى إثارة مواقف دولية متباينة من قبل الدول الموقعة على الاتفاق, إيران ومجموعة ٥+١ الولايات المتحدة الأمريكية, بريطانيا, فرنسا, الصين, روسيا وألمانيا, إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

ولم يكن من الصعب على الباحثين في الشؤون الدولية توقع حدوث مستجدات ومتغيرات ذات أهمية كبيرة تتعلق بتطورات الملف النووي الإيراني منذ أن جرى تحويله إلى عهدة مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٦, بعد أن تبين أن لدى إيران رغبة بتطوير قدرات برنامجها النووي لتصبح قادرة على إنتاج أسلحة غير تقليدية. فقد اتضح ذلك من خلال تمسك إيران بالمضي قدماً في برنامجها النووي دون مساومة على ما تعتبره حقها المشروع في تخصيب اليورانيوم على أراضيها, الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية وغالبية دول الاتحاد الأوروبي, وعدد من دول منطقة الشرق الأوسط, ثم جاء الأمر الذي زاد من حتمية المواجهة بعد تداول جهات دولية عديدة لسيناريوهات عسكرية محتملة لتلك المواجهة وخيارات الأطراف بشأنها.

ومنذ ذلك الحين أثارت السياسة الإيرانية كثيرا من الجدل في الأوساط الدولية والإقليمية, ليس فقط بين الباحثين والأكاديميين, ولكن بين متخذي القرار, بحيث ألقى ذلك الجدل الضوء على تساؤلات عدة كان أبرزها: ما مدى استعادة التوازن الإقليمي في ضوء تطورات أزمة البرنامج النووي الإيراني وخاصة بعد انطلاق المفاوضات النووية بين إيران وعدد من الدول الغربية؟ وهل ستصبح إيران وفقاً للمنظور الجغرافي رصيداً يتعين حسن استغلاله من قبل دول النظام الإقليمي العربي, أو أن دول هذا النظام أخذت تتخوف من سياسات الهيمنة والتدخل الإيراني في شؤونها الأمر الذي يتعين مواجهة إيران وسياساتها؟

ومع مرور الوقت طرأت مشكلات عديدة على علاقات إيران الدولية والإقليمية ومنها مع الدول العربية وإسرائيل وتركيا, إذ برزت في مجرى العلاقات العربية الإيرانية حالة عدم امتلاك العرب لرؤية بشأن إدارة العلاقة مع إيران, فيما أولت إسرائيل أهمية قصوى للجوانب السرية التي تم الكشف عنها عام ٢٠٠٢ عن البرنامج النووي الإيراني, وسعت إسرائيل لحشد جهود المجتمع الدولي لوقف هذا البرنامج تحت ذريعة أنه يمثل خطراً على وجودها, وهددت باستعمال القوة العسكرية للتحرك ضد المنشأة النووية الإيرانية.

أما حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا فقد وجدت أن مساعي إيران للتأثير في حالة التوازن الإقليمي قد جاءت من خلال رغبتها بالحصول على السلاح النووي, لذا فإن تركيا مقتنعة بأن التوجهات الإيرانية لم تكن مقبولة في منطقة الشرق الأوسط على المستوى الشعبي, وهناك رفض على المستوى الرسمي لأدوارها وتوجهاتها الإقليمية التي زادت من تعقيدات المنطقة استراتيجياً, فالمنطقة مشغولة بالتحولات السياسية التي أحدثتها ثورات الربيع العربي, الأمر الذي خفف الضغط عن إيران التي لها وجهة نظر تجاه حالة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط, خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) الذي قلب المعادلات الإقليمية وجعل إيران دولة مستهدفة بعد العراق كونها حسب وجهة النظر الأمريكية دولة مارقة ومن ضمن محور الشر وراعية الإرهاب وداعمة لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين , وبهذا فإن المشروع الإيراني بات مستهدفاً بشكل أساس من الولايات المتحدة الأمريكية, لكن مقاومتها لهذا الاستهداف وتقدمها التدريجي في برنامجها النووي زاد من احتمالات حصول التغير في التوازن الإقليمي.

لقد عطل إبرام الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية, قبل الانسحاب الأمريكي, تطلعات إيران لامتلاك السلاح النووي لبضع سنوات من دون أن يقوض بنيتها النووية الأساسية, وبذات الوقت فإن الاتفاق أثار مخاوف عربية (خليجية), كونه قد فاقم التدخلات الإيرانية السافرة في شؤون دول المنطقة, كما رفض الجانب الإسرائيلي التعامل مع الاتفاق بعد أن اعتبرته يمثل كارثة استراتيجية كونه يوفر مظلة لإيران يتسنى من خلالها مواصلة جهودها الخفية لإنتاج السلاح النووي, مما دفع إسرائيل للتنسيق مع الجانب الأمريكي بشأنه, الأمر الذي أدى للانسحاب الأمريكي من ذلك الاتفاق, فيما تعاملت تركيا مع الاتفاق على أن إيران ستكون محاصرة بين مطرقة الحسابات المصلحية لتركيا وفق مبدأي توازن المصالح وحسن الجوار القائمين على توازن القوى والاعتبارات الأمنية التركية المستندة على دعم حلف شمال الأطلسي.

مشكلة الدراسة:

شهد مجرى المحادثات التي جرت بين إيران ومجموعة ٥+١ تعثرا واضحا في المسار العام لها لغاية إبرام الاتفاق النووي في تموز٢٠١٥, وبعد مرور أقل من ثلاث سنوات وتحديداً في آيار ٢٠١٨ قرر الرئيس الأمريكي الانسحاب من الاتفاق, ورغم ذاك منح الاتفاق مساحة أكبر للنظام الإيراني لتعزيز قدراته الاقتصادية والعسكرية, وأعاد العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي إلى طبيعتها, فيما أغفل تأثير التطلعات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط الساعية لتعزيز نفوذها بعد أن دخلت في حالة من التنافس على النفوذ مع القوى الإقليمية الأخرى (تركيا و إسرائيل), الأمر الذي أفرز عن إشكاليات جديدة لدول المنطقة.

لذا تكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس ومفاده: ما انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني الدولية والإقليمية؟

أهمية الدراسة:

تتضمن أهمية الدراسة جانبين علمي وعملي كالآتي :

١. الأهمية العلمية : تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تسهم في توضيح كثير من الإشكاليات التي يتناولها الباحثون في الشؤون الدولية عن مبررات الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية ومضمونه, والذي جاء بضوء تطورات الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط , ومستويات الصراع والتنافس الدولي على هذه المنطقة.
٢. الأهمية العملية : توفر الدراسة من الناحية العملية فرصة لصناع القرار

في دول منطقة الشرق الأوسط والعالم والمهتمين والمتابعين للشأن المحلي والإقليمي والدولي، للتعرف إلى سلوك قادة النظام الإيراني في إدارة أزمة البرنامج النووي طيلة مراحلها، وكذلك الاطلاع على الوصف التحليلي للاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية وانعكاساته الدولية والإقليمية في هذه المرحلة التاريخية المهمة.

أهداف الدراسة:

١. التعرف إلى مبررات الاتفاق النووي.
٢. توضيح التداعيات الدولية الناجمة عن الاتفاق النووي قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق وبعده.
٣. بيان التداعيات الإقليمية الناجمة عن الاتفاق النووي.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية تسعى إلى التثبت من صحتها ومفادها: لم يمنع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني، من الإخلال بحالة التوازن في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن كانت أكثر ثباتاً واستقراراً بضوء ما تمتلكه دول المنطقة من منظومة الأسلحة التقليدية، كونه أصبح المظلة الملائمة لامتلاك إيران للقدرات النووية.

حدود الدراسة:

تنصرف الدراسة إلى معالجة موضوع الاتفاق النووي في ضوء معطيات الواقع الإقليمي الراهن ومحاولة استشراف انعكاساته الدولية والإقليمية، خلال الفترة تموز ٢٠١٥ كانون الثاني ٢٠١٩.

مفاهيم الدراسة:

- الاتفاق النووي الإيراني : وهو ذلك الاتفاق الموقع بين إيران والدول الكبرى الخمس بالإضافة إلى ألمانيا، في ١٤ تموز ٢٠١٥ بشأن البرنامج النووي الإيراني , والذي أطلق جملة من الديناميات الداخلية في إيران، والإقليمية في دول الجوار، والدولية، على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي، والذي جعل هذه الديناميات تتفاعل بعمق تحت السطح السياسي وفوقه، في المجال الصراعي المحتدم في منطقة الشرق الأوسط، وتنتج تأثيرات متداخلة بين الداخل والخارج (الرميحي،٢٠١٥) .
- الانعكاسات: يختلف مفهوم الانعكاس، من حيث ارتباطه بنظرية المعرفة التي تناولها فلاسفة النظريات الوضعية بين فيلسوف وآخر، فقد نظر جون لوك (١٦٣٢ – ١٧٠٤) إلى الانعكاس بصفته مصدر معرفة خاصة، يقترن الإحساس فيها بالأشياء الخارجية من حيث هي موضوعات ويوازي ذلك ما ذهب إليه ليبنتز (١٦٤٦ – ١٧١٦) من أن الانعكاس ليس أكثر من الانتباه لما يحدث في الإنسان نفسه، نتيجة علاقته بالعالم الخارجي .أما ديفيد هيوم (١٧١١ – ١٧٧٦) فقد انتهى إلى أن الانعكاس هو أثر الانطباعات التي نتلقاها من الخارج، بينما ذهب هيغل (١٧٧٠ – ١٨٣١) إلى أن الانعكاس فعل متبادل الفاعلية بين طرفيه، في عملية الإدراك التي تجمع بين الموضوع والذات في تفاعل يحتويهما ويجاوزهما معاً إلى تركيب جديد، يختلف عن كل واحد منهما قبل فعل الإدراك وجدلية هيغل هي الخطوة الممهدة للمادية الجدلية في مجالها النوعي المرتبط بنظرية المعرفة التي انتقلت من مجال الوعي المعرفي إلى الوعي الإبداعي الذي يقع على طرف المتصل نفسه في علاقة الوعي بالواقع (الجنابي،٢٠١١).

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في إتمام موضوعها على المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي , وذلك لأن المنهج التاريخي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد في تحليل وتفسير الأحداث التاريخية، التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط خلال الحقبة الزمنية التي سبقت فترة توقيع الاتفاق النووي , كون هذه الأحداث أوجدت عدد من المتغيرات الإقليمية والدولية، وكذلك تعتمد الدراسة المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفاً موضوعياً دقيقاً وتوضيح خصائصها كيفياً أو كمياً، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على أثر التحولات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط وما رافقها من تداعيات أثرت على حالة الأمن في هذا الإقليم.

الدراسات السابقة:

دراسة عبد الفتاح، بشير(٢٠١٥). التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية :

تناولت الدراسة التداعيات الناجمة عن الاتفاق النووي مركزة على الترحيب التركي الحذر للاتفاق وذلك وفق اعتبارات حسابات المصلحة التركية القائمة على توازن المصالح وحسن الجوار مع إيران، كما تطرقت الدراسة إلى ما وصفته بالقلق السعودي من الاتفاق النهائي بين إيران والسداسية الدولية , حيث أعلنت عن تحفظها الشديد على الاتفاق ونظرت إليه على أنه يقوض الاستقرار في المنطقة. وتناولت الدراسة أيضاً التطمينات التي أطلقتها الإدارة الأمريكية لاسترضاء السعودية ودول مجلس التعاون بغية انتزاع موافقتها على الاتفاق النووي الإيراني.

- دراسة النعيمي، سلطان(٢٠١٥)، الدور الإيراني ومستقبل المنطقة بعد الاتفاق النووي:

تركزت الدراسة على الإجابة عن السؤال المتعلق بتبعات هذا الاتفاق على الدور الإيراني في المنطقة، وما إذا سيلقي بضلاله على تغيير السلوك الإيراني وتدخلاته المستمرة في شؤون الدول أم أنه سيعطي زخماً جديداً لها.

- دراسة إدريس، محمد السعيد (٢٠١٥)، احتمالات عسكرة البرنامج الإيراني:التأثيرات المتوقعة على التوازن العسكري الاستراتيجي في الخليج والعالم العربي:

تطرقت هذه الدراسة إلى التكليف الصادر من مجلس الأمن الدولي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقيام بعمليات التحقيق والمرافقة الضرورية للالتزامات النووية التي اتخذتها إيران بشأن برنامجها النووي، كما أشارت الدراسة إلى وجود ملحق سري للاتفاقية يشتمل على كل التفاصيل الخاصة بتنفيذ الاتفاق، وهي تفاصيل غير معلومة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يضاعف من مخاوف تنصل إيران من التزامها بعدم السير قدماً في إنتاج السلاح النووي.

- دراسة فرحي، فريدة (٢٠١٥) , الشرق الأوسط بعد الاتفاقية الإيرانية The Middle East after the Iran Nuclear Deal

تناولت الدراسة المفاوضات بين إيران والقوى الكبرى والتي كانت ضيقة النطاق، وركزت على الحد من برنامج إيران النووي في مقابل تخفيف العقوبات المفروضة على إيران ذات الصلة النووية. ومع ذلك، فإن هذه الصفقة التي تحققت كان لها آثار أوسع تجاه منطقة الشرق الأوسط التي تتناثر فيها الصراعات المحلية والتي قد تفاقمت جراء تدخلات القوى الإقليمية. الأمر الذي أحدث متغيرات عديدة في المشهد الإقليمي الجديد والذي ظهر واضحاً من خلال الصراعات الممتدة من بلاد الشام إلى اليمن.

- دراسة فيليبس، جيمس (٢٠١٦)، التداعيات الإقليمية الخطيرة للاتفاق النووي الإيراني The Dangerous Regional Implications of the Iran Nuclear Agreement

تناولت الدراسة التداعيات الخطيرة للاتفاق النووي وكيفية تعامل إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع النظام الإيراني , وأشار كاتب الدراسة أن الاتفاق النووي قد فكك العقوبات ضد إيران، ولكن لم يعالج البنية التحتية النووية الإيرانية كما لم يقم بتفكيكها، وخاصة تلك المرافق غير المشروعة التي قامت إيران ببنائها سرا , كما سمحت الاتفاقية لطهران بمواصلة استخدام اثنين من منشآت تخصيب اليورانيوم، ومفاعل الماء الثقيل، مع بعض التعديلات التي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض العائد للبلوتونيوم.

المبحث الأول

الاتفاق النووي ومبرراته

أشارت وقائع أزمة الملف النووي الإيراني بأن طرفـي الاتفاق النووي الـذي تم التوصل إليه بين القوى الغربية وإيران في ١٤ تموز ٢٠١٥، قد اعتمدا سلوكا دوليا هو أقرب إلى نظرية المباريات (zero sum game)، التي تنطوي على وجود فائز وخاسر،مع إلحاق الخسائر بأطراف إقليمية أخرى، وبصفة رئيسة دول الخليج العربي، وبشكل أخص المملكة العربية السعودية، لاعتبارات خاصة بالجوار الجغرافي والتنافس المذهبي والدور الإقليمي، على الرغم من أن الهدف الرئيس للاتفاق هو "تحقيق المكاسب" دون التركيز بدرجة أكبر على خسارة

الأطراف الأخرى, لأنها تجسد الموازين المتحركة في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من أن ثمة أسباب اقتصادية ومالية وصعوبات تقنية كانت تكتنف البرنامج النووي, دفعت إيران إلى الاستعداد لقبول الشروط الدولية, كما أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تجنب خيار اللجوء للعمل العسكري بما يمنع إيران من امتلاك القدرة النووية .

لذلك فإن ما تم التوصل إليه يعد من الأمور المهمة التي لها مساس مباشر في أوضاع منطقة الشرق الأوسط, والذي جاء بعد لقاءات طويلة من المفاوضات التي استمرت لسنوات عديدة من أجل إيجاد صيغة تتفق عليها إيران والقوى الكبرى المؤثرة في تشكيل بنية النظام الدولي. فكانت صيغة تضم العديد من الجوانب القانونية والتقنية وكذلك الدبلوماسية التي ترتبط بموضوع الخيارات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط والتي استخدمها المفاوض الإيراني بصبر وحنكة عالية, أسهمت في قبول القوى الكبرى برغبة إيران في الدخول بمفاوضات وفق قاعدة الاحترام المتبادل.

ويمثّل الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية, المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات التي جرت بين الطرفين, حيث سبق أن جرى الإعلان عن الاتفاق الانتقالي في جنيف في تشرين الثاني٢٠١٣, ثم اتفاق لوزان الإطاري في نيسان٢٠١٥, أعقبه توفيق الاتفاق النهائي في ١٤ تموز ٢٠١٥ الذي عزّز عدد من الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ووضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم وحدّد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران. إذ تأمل الدول الغربية التأثير على محاولة إيران صناعة قنبلة نووية, كما يوفّر الاتفاق وقتاً أطول لقيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها باتخاذ إجراءات للحيلولة دون ذلك. وفي حال انتهاك إيران لبنود الاتفاق, فثمة مواد تنص على عودة فورية إلى العقوبات الدولية والأميركية عليها (الرميحي,٢٠١٥).

ويؤكد الاتفاق النووي على المبادئ الأساسية التي سبق أن جرى إقرارها في الاتفاق الإطاري الذي تم توقيعه في نيسان ٢٠١٥, على التزام إيران بتقليص قدراتها النووية من أجهزة الطرد المركزي, ومخزون اليورانيوم المخصب وغيرها من النشاطات خلال سنوات عدة, ويسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بعمليات تفتيش أوسع, وذلك بهدف منع إيران من صنع السلاح النووي, وتقديمها ضمانات تنفي أية نية لديها في امتلاك السلاح النووي, مع احتفاظها بحقها في تطوير طاقة نووية مدنية.في المقابل ترفع العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران والتي أثرت بشكل كبير على اقتصادها بصورة تدريجية. وبالفعل تم رفع أولى العقوبات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ بعد أن أبدت إيران التزامها بالتعهدات الواردة في الاتفاق الذي يشير أيضاً بأنه في حال انتهاك إيران لتلك التعهدات فإنه يمكن فرض العقوبات مجددا, وهذا الشرط يعني إمكانية إعادة فرض العقوبات لمدة خمسة عشر عاماً قادمة.

وبالفعل أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات على إيران في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٨, بعد أن رفعتها في أعقاب توقيع الاتفاق النووي في تموز ٢٠١٥, وتشمل العقوبات الأمريكية مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والصناعية وعلى رأسها قطاع النفط الذي يعتبر مصدر الدخل الأساس للعملات الصعبة التي تحتاجها إيران, وكان من أبرز تلك العقوبات:

- مشتريات الحكومة الإيرانية من النقد الأمريكي (الدولار).
- تجارة إيران في الذهب والمعادن الثمينة الأخرى.
- معادن الغرافيت والألمنيوم والحديد والفحم فضلا عن برامج كمبيوتر تستخدم في الصناعة.
- التحويلات المالية بالريال الإيراني.
- نشاطات تتعلق بأي إجراءات مالية لجمع تمويلات تتعلق بالدين السيادي الإيراني.
- قطاع السيارات في إيران.
- مشغلي الموانئ الإيرانية والطاقة وقطاعات النقل البحري وبناء السفن.
- لتحويلات المالية المتعلقة بالنفط الإيراني.
- التحويلات والتعاملات المالية لمؤسسات أجنبية مع البنك المركزي الإيراني.

ومن جانب آخر فقد اختلفت وجهات نظر الدول الموقعة على الاتفاق تبعاً لما تمليه عليها مصالحها الحيوية سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية, ويظهر ذلك جلياً في المبررات الآتية:

ا. المبررات الإيرانية

أ. تحقيق المكانة الدولية: عاشت إيران طيلة العقود الأربعة الماضية, حالة من التأهب تبعاً لمبدأي الهجوم والدفاع اللذين كانا من أبرز سمات الاستراتيجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩, الذي رفع شعار تصدير الثورة وفقاً للمصالح الوطنية الإيرانية القائمة على تطلعات إيديولوجية هدفها فرض النموذج السياسي الإيراني في المنطقة بدءاً من دول الجوار العربية التي كانت هدفاً رئيساً لمبدأ الهجوم, أما مبدأ الدفاع فقد اتبعته إيران أمام التهديدات التي تحيط بها والمخاطر التي تستهدف أمنها القومي – حسب الرؤية الرسمية الإيراني – فهي لم تحظ طوال هذه العقود باعترافٍ واضح بمكانتها الدولية وشرعيتها من القوى الكبرى, لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت من أشد الرافضين لهذه المكانة والشرعية. وقد خلق هذا الأمر قلقاً مستمراً حثيثاً لحفظ النظام الذي هو من أول الواجبات حسب مؤسس الجمهورية الإسلامية الخميني, حيث تحولت هذه الرؤية لتصبح إحدى ركائز السياسة في إيران, وقد انعكس هذا بشكل ملحوظ على مفهوم الأمن القومي الإيراني وإستراتيجياته (فرطوسي,٢٠١٥).

ب. التقليل من التهديدات الأمنية: سعت إيران بعد الاتفاق النووي إلى تبديد التهديد الأمني ومخاطر المواجهة المباشرة التي لازمت إيران طوال السنوات القليلة الماضية, لكن ذلك لا يعني انعدام التهديد بل قد يؤدي إلى تعقيد المخاطر الأمنية نتيجة القواعد المطروحة في العلاقات الدولية الواجب التزام إيران بها, الأمر الذي يضع الأمن القومي أمام تحدٍ آخر هو تطوير العقيدة الأمنية الإيرانية حسب مستجدات المرحلة القادمة(فرطوسي,٢٠١٥).

ج. إبراز معالم النموذج الإيراني: تجد إيران بأنها قد حصلت جراء توقيعها الاتفاق, على اعتراف المجتمع الدولي بها وبمطالبها المشروعة بشكل صريح ومجمع عليه, كون الاتفاق يغير ركيزتها من هاجس الأمن والاستقرار إلى إبراز معالم النموذج الإيراني في المنطقة, وهو المفهوم الذي سعى مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي تقديمه تحت عنوان النموذج الإسلامي الإيراني للتقدم (خامنئي,٢٠١٠) .

د. الاعتراف بإيران كدولة نووية سلمية: سعت إيران للتعبير عبر الاتفاق فيما يتعلق بالملف النووي إلى اعتراف الأطراف الأخرى بها كدولة نووية سلمية عادية (الحمد,٢٠١٥).

ه. تقريب الرؤى بين الأطراف السياسية الإيرانية وتجاوز الخلافات التقليدية فيما بينها : لم يكن بإمكان المفاوض الإيراني التوصل إلى توقيع اتفاق يتضمن تقديم تنازلات على مستوى الملف النووي دون المساس بالجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية, الأمر الذي فرض تحقيق اتفاق ضمني مسبق بين الأطراف السياسية الإيرانية كافة عبر تجاوز مرحلة الخلافات وبناء استراتيجية الفوز المتبادل خاصة أن تجربة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد أدت دوراً مهماً في تقارب الرؤى وتجاوز الخلافات التقليدية, وفي تغيير خريطة التحالفات السياسية , وذلك ما أفرزته نتائج الانتخابات الرئاسية من خلال تبني أغلب وسائل الإعلام المؤيدة للرئيس حسن روحاني للمفاوضات التي سبقت توقيع الاتفاق وذلك بتفويض من المرشد علي خامنئي قبل الانتخابات الرئاسية (فرطوسي,٢٠١٥) .

و. رفع العقوبات الاقتصادية: ترغب إيران بإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها , بما يسهم في إحداث نقلة نوعية في وضعها الاقتصادي ومشاركتها في الأسرة الدولية على قدم المساواة , فقد تقلص الاقتصاد الإيراني بنسبة ١٥-٢٠% عن مستواه الطبيعي نتيجة العقوبات المفروضة عليها عام ٢٠١٢ (Zachary,٢٠١٥), كما ألحقت العقوبات بحياة الإيرانيين أضراراً بالغة, وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك ضمنياً حينما قالت بأن العقوبات خلقت صعوبات في تمويل شراء إيران الدواء والغذاء(منير,٢٠١٥) .

ز. العودة لسوق النفط العالمية: سمح الاتفاق لإيران بالعودة السريعة لسوق النفط العالمية واحترام حصتها النفطية المنتجة التي كانت عليها عام ٢٠١١ أي قبل فرض العقوبات الاقتصادية , فقد أشارت البيانات الرسمية الصادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بأن هذه الحصة وصلت إلى ٣,٣ مليون برميل يومياً, وهو ما يعادل

١٣,٤% من الإنتاج العام لتلك المنظمة، في حين تراجع معدل الإنتاج اليومي إلى ٢,٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣ ليشكل فقط ١٠,٢% من الإنتاج العام لأوبك (habibi,٢٠١٤).

٢. المبررات الدولية

أ. منع إيران من امتلاك السلاح النووي: شكل الاتفاق النووي الإيراني الذي جرى التوقيع عليه بين إيران والسداسية الدولية في ١٤ تموز ٢٠١٥ في العاصمة النمساوية فيينا نقلة نوعية في العلاقات الإيرانية الخارجية، وذلك حسب ما جاء في المواقف التي عبرت عنها الدول الموقعة على الاتفاق التي لخصت مواقفها بتطلعاتها إلى تحقيق تحولات مهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة، مع التأكيد على إضعاف فرصة امتلاك إيران للقنبلة النووية كأساس لنجاح الاتفاق (الحمد،٢٠١٥) .

وقد جاء هذا الاتفاق الذي أصدره مجلس الأمن الدولي بموجب قرارها الرقم ٢٢٣١ الصادر في ٢٠ تموز ٢٠١٥ بعد أن جرت الموافقة عليه بالإجماع، ليشيع بأنه الطريقة المثلى لمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية (Obama،٢٠١٥)، أو أن الاتفاق يقطع الطريق ليس فقط أمام تخصيب اليورانيوم في إيران، بل وأيضاً أمام تخصيب البلوتونيوم (Brennan،٢٠١٥).

ب. تمكين القوى المعتدلة وتقوية المجتمع المدني الإيراني: على مدى مايقارب من عقد ونصف دارت اتصالات ومفاوضات بين إيران والسداسية الدولية للتوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني الذي أثار شكوك ومخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من امتلاك إيران السلاح النووي ، لذلك سعت السداسية الدولية إلى الاتفاق مع الجانب الإيراني بما يمكن القوى المعتدلة في إيران من فرض آرائها على صناع القرار في السير بطريق التنمية الاقتصادية والابتعاد عن التطلعات العسكرية، مما يترتب عليه علاقات تجارية تقوم على الاعتماد المتبادل بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الكبرى، والذي يمنح القادة الإيرانيين الدافع لسلوك منحى مسؤول، ومعاقبتهم إن لم يفعلوا ذلك (شلبي،٢٠١٥)، ويشير هذا الرأي إلى أن ثلاثة ونصف من الغضب والعلاقات السلبية بين إيران والغرب والعزلة الدولية التي تم فرضها على إيران لم يكن لها تأثير إيجابي على الإطلاق في طبيعة النظام الإيراني (Zarif،٢٠١٥) .

ج. الرغبة بإعادة دمج إيران في النظام الدولي : تبنت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما سياسة تقوم على الانفتاح على إيران والسعي لرفع العقوبات الاقتصادية عنها، وإعادة دمجها في النظام الدولي في حالة التزامها بالاتفاق الخاص بتطوير برنامج نووي سلمي تحت الإشراف الدولي ، وقد دافع أوباما عن سياسة الارتباط أو الخيار الدبلوماسي مع إيران ، وأوضح بأن هذا الخيار يمكن أن يخدم المصالح الأمريكية بشكل أفضل من العقوبات، وأن تلك العقوبات نجحت في جذب إيران نحو طاولة المفاوضات ، ولكنها لم تنجح في تقليص البرنامج النووي الإيراني، بل شهد توسع في ظل العقوبات، وأن استخدام الخيار العسكري في التعامل مع إيران سوف يؤدي إلى نتائج مدمرة في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي فالخيار الدبلوماسي هو الأفضل للتعامل مع إيران (كمال،٢٠١٦) .

د. دفع إيران لاتباع سياسة خارجية واقعية: اتجهت رغبات بريطانيا وفرنسا نحو مساهمة الاتفاق في فتح آفاق لسياسة خارجية إيرانية جديدة تعتمد الواقعية وتحسن العلاقات التجارية والسماح للإيرانيين بالانفتاح على العالم والالتزام بقواعد المجتمع الدولي (شلبي،٢٠١٥) .

هـ. تأثير توجهات الرأي العام الأمريكي: أظهرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بأنها لم تعد تتحمس للتدخل في المنطقة، وذلك انعكاساً لتوجهات الرأي العام الأمريكي نتيجة للثمن الاقتصادي والبشري الذي دفعته الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها واحتلالها للعراق، يضاف إلى ذلك اقتناع دوائر صنع القرار الأمريكي بأن قدرتهم على التأثير في مجريات الأمور في الشرق الأوسط أصبحت محدودة وغير مرحب بها، وخاصة في مرحلة ما بعد ما عرف بثورات الربيع العربي، ورفض قطاع واسع من الرأي العام العربي والقوى السياسية المتباينة لأي دور أمريكي بعد فقدها المصداقية والتشكيك في نياتها ، الأمر الذي زاد من الإدراك الأمريكي في محدودية الدور الذي يمكن أن تلعبه في المنطقة وعدم الترحيب به، وبالتالي وصلت قناعات دوائر الحكم الأمريكية لاقتناعات واقعية بضرورة عدم القيام بأي دور مؤثر، ومن بين ذلك دورها في الملف النووي الإيراني(كمال،٢٠١٦).

واستناداً لما تقدم فإن توقيع الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية قد عطل تطلعات إيران لامتلاك السلاح النووي لبضع سنوات، إلا أنه لم ينه المخاطر المحتملة من البرنامج النووي الإيراني كون الاتفاق لم يقوض البنية الأساسية النووية، الأمر الذي أبقى على الخيارات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ، وحقق لها مجموعة من المكاسب وذلك بفعل حالة التداخل بين مجموعة كبيرة من العناصر والأطراف المتشابكة والمتداخلة التي لها علاقة مباشرة بهذا البرنامج وتلك الخيارات.

المبحث الثاني

التداعيات الدولية الناجمة عن الاتفاق النووي

أفرز الاتفاق النووي الذي تم التوقيع عليه من قبل إيران والدول الغربية في تموز ٢٠١٥ عن تداعيات دولية جاءت لتستكمل الآثار والنتائج التي خلفتها أزمة البرنامج النووي الإيراني، إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف المواقف الدولية طيلة سنوات هذه الأزمة منذ بدايتها عام ٢٠٠٢ عندما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية عن وجود نشاطات عسكرية للبرنامج النووي الإيراني، وتأجيل تداعيات الأزمة بتوقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية في تموز ٢٠١٥، ومن ثم عودتها في أعقاب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق في آيار ٢٠١٨.

ولم يكن خافياً أن الإدارات الأمريكية قد نجحت في استثمار جهودها الدبلوماسية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتنسيق على مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى في الضغط على إيران لمنعها من تطوير قدرات برنامجها النووي، وذلك من خلال إطلاق التهديدات بتوجيه ضربة وقائية لإجهاض هذا البرنامج بالتزامن مع عدد من الأدوات القانونية المتعلقة بفرض عقوبات اقتصادية ومالية ضد إيران (شبلي،٢٠١٥) .

وقد بدا واضحاً أن الاتفاق النووي كان له دور مؤثر في حصول تغيرات مهمة على صعيد العلاقات الدولية، خاصة بعد الاعتراف بسلمية البرنامج النووي الإيراني كونه أعاد قبول إيران في منظومة العلاقات الدولية بعد أن حرمت من هذا الحق منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩، لذلك كان لتوقيع الاتفاق دور واضح ومؤثر في المجالات الآتية:

١. سوق الطاقة

يعتمد سوق الطاقة على إنتاج النفط وتسويقه، إذ يعد النفط مركز الثقل في ميزان فضاء الطاقة العالمي، وتنبع المكانة الدولية المتحققة للنفـــط من سهولـــة نقله - مقارنة بالغاز – من مواقع الإنتا إلى نقاط الاستهلاك المنتشرة في أرجاء العالم، وغالباً ما تتجه إليه الأنظار عندما يتعلق الأمر بأسعاره التي تشهد تبايناً مستمراً في كثير من الأحيان تبعاً لحالة استقرار السوق المرتبط بكمية الاحتياطات التي تبلغ عالمياً نحو ٢٢٣ مليار طن، حيث تستحوذ المملكة العربية السعودية على ١٧% من تلك الاحتياطيات، في حين يبلغ إجمالي احتياطيات إيران والكويت والعراق والإمارات ٣٠% ، أي أن خمس دول من منطقة الشرق الأوسط إلى جانب فنزويلا هم الدول الست الأكبر في سوق النفط والتي تمتلك قرابة ثلثي احتياطيات العالم من النفط (WEC،٢٠١٣).

لذلك استمر تأثير النفط كعامل مؤثر في العلاقات الدولية، وظهر دوره واضحاً في عوامل الجغرافية السياسية التي دفعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية . فكان لهذا المورد ثقله المميز في تحديد مسار المفاوضات التي جرت حول البرنامج النووي الإيراني وأفضت إلى الاتفاق النووي، فالجانب الغربي لم يدخر جهداً من أجل الاستمرار في إلحاق الضرر في الاقتصاد الإيراني عبر التضييق على صادرات النفط الإيراني عبر ممارسة الضغوط على مشتريه من أجل تقليل حجم المداخيل المالية بفعل العقوبات الدولية، وهو ما قاد إلى تراجع هذه المشتريات بمعدلات تجاوزت ١٠-٢٠% من صادرات النفط الإيراني التي تراجعت من ٢,٥ مليون برميل يومياً في كانون الأول من عام ٢٠١١ إلى أقل من مليون برميل في تشرين الثاني ٢٠١٣، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج لذات الفترة من ٣,٥ مليون برميل يومياً ليصل إلى ٢,٧ مليون برميل يومياً (مجيد،٢٠١٥) ، وأشارت بيانات صندوق النقد

الدولي إلى أن العقوبات التي فرضت على إيران قد أسهمت سلبياً في تراجع مدخولاتها من مبيعات النفط والغاز الطبيعي لتصل إلى ٥٦ بليون دولار في عام ٢٠١٣- ٢٠١٤ بعد أن وصلت إلى ١١٨ بليون دولار في عام ٢٠١١- ٢٠١٢ (The New York Times,٢٠١٥).

وعلى أثر توقيع الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية, تم رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران, الأمر الذي سمح لإيران من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل, أسوة بالعراق الذي زادت قدراته في إنتاج النفط خلال هذه الفترة. حيث يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً, وذلك بحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك), فيما زاد الإنتاج بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يومياً مع انتهاء عام ٢٠١٦. وهذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً كان لها تأثير على انخفاض سعر النفط أيضاً (www.dw.com). وسرعان ما أعادت العقوبات الأمريكية التي أعيد فرضها على إيران في ٥/١١/ ٢٠١٨, الوضع على ما كان عليه قبل عقد الاتفاق النووي في تموز ٢٠١٥, لا سيما العقوبات المتعلقة بقطاع النفط والغاز, كما أوجد الانسحاب الامريكي احتمالات جديدة قد تصل إلى إلغاء الاتفاق, في ظل حالة من الانقسام الغربي جراء تمسك دول الاتحاد الأوروبي به.

وأفرزت أزمة البرنامج النووي الإيراني التي أفضت إلى توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية , عن أحداث مهمة كانت لها انعكاسات عديدة بعد أن فتح الاتفاق بوابة متعددة الاحتمالات في إطار علاقة إيران مع الغرب بصفة عامة, وفي استراتيجيات القوى الدولية الكبرى واقترباتها في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة, فقد أصبح لهذه الاحتمالات عدداً من الأسس والمسوغات أهمها أن الاتفاق لم يرفع العقوبات الاقتصادية التي عانتها إيران على مدى أكثر من عشر سنوات فحسب, بل أسس لعملية تطبيع للعلاقات بين إيران والدول الكبرى, ومن ثم فإن الإتفاق وضع حداً لعلاقة العداء وعدم الثقة بين إيران والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت حالة الريبة والشك في علاقتها مع إيران لأكثر من ثلاثة عقود (المصري ,٢٠١٥).

ولم يكن خافياً على القوى الدولية الكبرى أن أنماط تداخلاتها في منطقة الشرق الأوسط التي أخذت تشهد أحداث وتحــولات حــادة منـذ أكثر مــن خمس سنوات, قد تأثرت بمتغيرات النظام الدولي إزاء التوزيع المتغير للقوة العالمية والحقائق المتغيرة في العلاقات الدولية, وموازين القوى الدولية المتغيرة التي هي الأخرى شهدت مسارا تحوليا بعد الصعود الصيني والألماني, وتعافي روسيا الاتحادية في استعادة مكانتها الدولية بعد مرورها بمرحلة من الضعف, وإصرارها بالتنسيق مع الصين على ضرورة تحول النظام الدولي نحو القطبية المتعددة, واستمرار تصاعد قوة اليابان, واستكمال القوة الشاملة للاتحاد الأوروبي, الأمر الذي زعزع نظام الهيمنة الأحادية الذي انتعش بعد عام ١٩٩١, وإن استمر تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الدولة الأقوى في العالم (Nye,٢٠١١).

لقد دفع الاتفاق النووي الإدارة الأمريكية إلى اتباع استراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط برزت معالمها في الانعطافة التي قادت نحو تنظيم تحالفاتها الإقليمية وخاصة مع الدول العربية وفق أسس تم خلالها ترتيب مكانة الأقاليم الجيوستراتيجية, الأمر الذي أسهم في تنامي أدوار الفاعلين الإقليميين (تركيا, إيران) ضمن النظام الإقليمي العربي, واحتدام التوتر بينهما على مقاليد النفوذ والسيطرة, والاصطدام أحياناً مع السياسة الأمريكية في المنطقة (سعد الدين,٢٠١٦) .

أما الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط فإنها قد ارتبطت منذ أن بدأت المفاوضات بين إيران والسداسية الدولية حول الملف النووي الإيراني , بتغليب المصالح الوطنية الاستراتيجية التي تحاول استعادة مكانتها كدولة عظمى في بنية النظام الدولي, مما شكل عصب المسعى الروسي لتعزيز نفوذه في المنطقة, فضلاً عن التحسب من دعم حراك التغيير العربي خشية وصول التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم, في ظل قلق متزايد من انتقال ذلك الحراك إلى ساحات دول آسيا الوسطى ولا سيما الحليفة منها, والتي تتميز بالوزن الديموغرافي والاقتصادي المعتبر للمسلمين, إلى جانب النظر إلى بعض الدول العربية كمناطق نفوذ لها مما يجعلها متمسكة بحمايتها , وصد أي تغيير قد يهدد نفوذها في ضوء مساعي الدول الغربية لاختراقها والهيمنة عليها (هاشم,٢٠١٥) .

وقد فسر الباحثون التدخل العسكري الروسي في سوريا ضمن سياسة التغير الاستراتيجي المتبع في تحصين القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس والقاعدة الجوية الروسية في حميميم, بالإضافة إلى إنشاء قاعدة عسكرية روسية واسعة النطاق بالقرب من اللاذقية, وهو الأمر الذي يعني أن الاستراتيجية الروسية في المنطقة باتت تستهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المناطق التي يسيطر عليها نظام الرئيس السوري بشار الأسد الحليف الرئيس في منطقة الشرق الأوسط, بما يؤمن لروسيا منفذا دائما على البحر المتوسط في محاولة للتغلب على التطويق الجغرافي الذي تتعرض له روسيا من جانب حلف شمال الأطلسي, خاصة أن أغلب القواعد الروسية تطل على بحر قزوين والبحر الأسود, باستثناء الدعم اللوجستي للقوات البحرية الروسية في فيتنام (يونس,٢٠١٦) .

٢. **تحقيق مكاسب جيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط**

وفر الاتفاق النووي مناخاً جديداً في منطقة الشرق الأوسط يمكن وصفه بأنه نوع من عدم الاستقرار تحت السيطرة Sort of controlled instability , أو ما يعرف بالحروب الصغيرة Mini wars , وقد قدم هذا المناخ مكاسب جديدة للولايات المتحدة الأمريكية جراء تنامي الطلب الهائل على صفقات السلاح الأمريكي من دول المنطقة وعلى الأخص دول الخليج العربي التي لم تكتف بطلب السلاح بل طالبت بعقد اتفاقيات أمنية من أجل توفير حالة من الاطمئنان لشعوبها, وضمان أمنها في مواجهة إيران, كما حققت الولايات المتحدة الأمريكية مكاسب أخرى نجمت من قرارها بتجنب دخول الحرب مع إيران من خلال التفاوض, الأمر الذي يقابله تسريع مبيعات السلاح لأعداء إيران , أي إيجاد معادلة متناقضة لكنها متوازنة عبر تحقيق المصالح الأمريكية في علاقاتها مع طرفي تلك المعادلة المتناقضة التي يقف أحدهما ضد الآخر, وهما كل من إيران ودول الخليج العربي (السيد,٢٠١٦).

خلاصة الأمر أن الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية أوجد تداعيات دولية كانت واضحة المعالم في السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني التي استمرت ما يقارب عقدا ونصفا, تباينت خلالها اهتمامات الإدارات الأمريكية وارتباطاتها بمنطقة الشرق الأوسط, فقد سعت إدارة الرئيس باراك أوباما للتقليل من تلك الاهتمامات والارتباطات, وهذا يقابله تبني مواقف أكثر تركيزاً وعداء تجاه الصعود الصيني, فيما أعادت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات على إيران في مسعى منها لتقويض الدور الإيراني المتنامي إقليمياً بشكل مضطرد, كما أصبحت العودة الروسية للمنطقة تحت حجج ومبررات التصدي للإرهاب كعنوان جاهز, خاصة بعد سيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء كبيرة من أراضي العراق وسوريا.

المبحث الثالث

التداعيات الإقليمية الناجمة عن الاتفاق النووي

انشغلت الدوائر الدبلوماسية في عدد من دول العالم على مدى أعوام طويلة بالتطلعات النووية الإيرانية التي تم توظيفها ضمن مجموعة العوامل المتعلقة بالخيارات التي حددها قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضمن سياق التمدد الإقليمي بعد نجاحهم وعبر عدد من المراحل من فرض هيمنة قوة الدولة الإيرانية, سواء من خلال مد حدودها واحتلال أجزاء من محيطها الإقليمي, أو من خلال محاولة تعزيز هيمنتها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط عبر استغلال الجوانب المذهبية المتبناة من قبل نظام الثورة الإسلامية بعد عام ١٩٧٩, خاصة في الفترات التي تعيش خلالها المنطقة بحالة فراغ قوة مما يسمح لإيران بالعمل على ملء ذلك الفراغ. فقد كشف الملف النووي الإيراني عن واقع الأطماع التاريخية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط أو ما تسميه القيادات الإيرانية بمجالها الحيوي ضمن المحيط الإقليمي, بحيث دفع هذه القيادات لتبني سلوكاً تغلب عليه سمتان رئيستان, هما: تصور التفوق الحضاري والقومي, والتمدد الإمبراطوري.

وقد حفزت تلك السمتان النظام الإيراني وقادته على تبني سياسات متطرفة تجاه منطقة الشرق الأوسط, كان من أبرز أهداف تلك السياسة اللجوء إلى عوامل القوة والنفوذ التي أخذ النظام الإيراني يوظفها في تحقيق استراتيجيته تجاه المنطقة, فكان البرنامج النووي أحد أهم تلك العوامل, الأمر الذي أحدث أزمة كبيرة , ظهرت بوادرها عام ٢٠٠٢ ولم تنته إلا بعد أن تم توقيع الاتفاق المرحلي بين إيران والسداسية الدولية في ٢٤ تشرين الثاني٢٠١٣, ثم جاء انطلاق تداعيات ذلك الاتفاق كنتيجة حتمية عن الآلية التي تبعتها السداسية الدولية التي لم تكن قاصرة على أطراف التوقيع, بل شملت مسارات التفاعل في

الإقليم ككل، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتأثير الاتفاق على المصالح الخليجية، إذ لم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكية سوى التفاوض مع إيران، وليس بالضغط عليها أو معاقبتها أو تخويفها، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك الاتفاق كان مرحلياً، وقد استغرق الاختبار الحقيقي لتنفيذه الشهور الستة اللاحقة من تاريخ توقيعه، على نحو جعل من الاتفاق يمثل إطاراً لسياسة الحد الأدنى أو اختبار النوايا الحقيقية التي يحملها الجانب الإيراني تجاه رغبات الدول الموقعة على الاتفاق حينذاك (اسكندر،٢٠١١).

ثم جاء الاتفاق الإطاري في ٢ نيسان ٢٠١٥ ليمهد الطريق أمام دول التفاوض من أجل توقيع الاتفاق النهائي في تموز ٢٠١٥، وكان أحد أبرز المتغيرات التي ألقت بتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط بعد أن أصبح التغيير السمة الملازمة لهذه المنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك بفعل حالة التداخل بين العوامل الدولية والإقليمية المؤثرة في أوضاع هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية، حيث انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠، والاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إلى جانب تأثير العوامل الداخلية كاندلاع ثورات الربيع العربي أواخر عام ٢٠١٠ ، وتوقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية منتصف عام ٢٠١٥، الأمر الذي أوجد حالة من التداعيات غير المسبوقة في تفاعلات أوضاع المنطقة (الدسوقي،٢٠١٥).

وتشير نصوص الاتفاق النهائي وملحقاته إلى أن التفاصيل الواردة فيه تؤكد الكفاءة التفاوضية للطرفين الدولي والإيراني في المحافظة على المكاسب التي حققها كل طرف، مثلما وضع كل طرف قيود على الطرف الآخر في مجالات معينة، إذ تشير مراحل التطبيق وجدولها الزمني إلى التبادلية الملازمة لسلوك الطرفين والتحقق من صدقيته عبر لجان مشتركة وهيئة متابعة ومراقبة عليا بحيث أصبح الطابع الدبلوماسي هو الأساس في التعامل مع إيران وتجاه ملفها النووي(غالي،٢٠١٥).

وإلى جانب ذلك فإن توقيع الاتفاق النووي كان يحمل كثيرا من مؤشرات القلق والتوجس لدى الأطراف الإقليمية بقدر ما يحمل بعضا من علامات الرضا. إذ تعترف الأطراف الإقليمية المعارضة للبرنامج النووي الإيراني بأهمية التوصل إلى اتفاق يضع حداً لطموحات إيران النووية لبعض الوقت دون اللجوء لخيار الحرب، باعتبار أن التوصل إلى اتفاق يعد أفضل البدائل في ظل الظروف التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط , إلا أن معارضة الاتفاق كانت ترتكز على الجوانب الأساسية الآتية (رفعت،٢٠١٥) :

١. الإبقاء على المنشآت النووية الإيرانية، مع فرض قيود على النشاطات الإيرانية ضمن هذا المجال وبصورة مؤقتة لا تتجاوز ١٥ عاماً.
٢. الاعتراف بأن إيران دولة على عتبة امتلاك السلاح النووي.
٣. توفير الغطاء الدولي للسياسة الإيرانية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط من خلال تجاهل البعد السياسي في الاتفاق والتركيز على الجانب التقني، الأمر الذي أطلق يد إيران ونفوذها في العراق وسوريا.
٤. عدم التطرق للسلوك العدواني الإيراني تجاه بعض جيرانها العرب، مع عدم ضبط الخلاف السني الشيعي.

وفي ضوء ذلك ظهرت بوادر مجموعة من التداعيات الناتجة عن توقيع الاتفاق النووي الإيراني الغربي، برزت على النحو الآتي:

أ. قيام إيران بممارسة دور الهيمنة الإقليمية تجاه عدد من الدول في المشرق العربي وأخرى في الخليج العربي، الأمر الذي أوجد قلقاً يتمثل في تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس هذه الدول العربية، أو إيجاد ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي أحدث خللاً واضحاً في ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران في منطقة الشرق الأوسط، بالاستفادة من حالة الحراك التي شهدتها المنطقة العربية فيما عرف بثورات الربيع العربي التي اندلعت أواخر عام ٢٠١٠، تلك الحالة التي كان لها دور أساس في إضعاف الدول العربية الكبرى (مصر وسوريا والعراق) ,(كيالي،٢٠١٥).

ب. تنامي تخوفات دول الخليج العربي من عدم اقتصار الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني، إذ إنه يشمل ملفات إقليمية تعد من الأوراق الرئيسة في المنطقة سواء في سوريا أو لبنان أو العراق أو اليمن والتي تعتقد دول الخليج العربي أنه قد تم التباحث بشأنها في المباحثات السرية على هامش الاتفاق النووي، بما يمنح إيران أدوارا تداخلية متزايدة في الملفات الإقليمية، وهامشاً أكبر للمناورة، ويترك قدرة للأجهزة الأمنية والعسكرية الإيرانية كفيلق القدس والحرس الثوري الإيراني على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية من دون رادع، على حساب مصالح هذه الدول (رفعت،٢٠١٥).

ج. قيام إيران بوضع ترتيبات خاصة بأمن الخليج العربي استناداً لما كانت تطرحه إيران في فترات زمنية سابقة، كتلك الدعوات المنتظمة التي تطالب فيها بطرد ما أسمته القوى الخارجية من المنطقة، والمقصود هنا القوات أو القواعد العسكرية الأمريكية والحفاظ على أمن منطقة الخليج من خلال بنية أمنية خليجية (أمن الخليج هو أمن الدول المشاطئة للخليج فقط)، وهو الترتيب الذي لا تقبل به دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية التي تجد بأنها قادرة على إعادة التوازن في المعادلة الأمنية الإقليمية (شبلي،٢٠١٥).

وتلاقى المشهد الأمني الإقليمي بكل عناصره التي تصب في مصلحة إيران، مع تلك الترتيبات الأمنية بعد تحقيق حلفاء إيران من العرب تقدماً ملموساً، خاصة نظام الرئيس السوري بشار الأسد الذي استمر في الحكم رغم احتدام المعارك مع أطراف المعارضة السورية وعناصر جبهة النصرة ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، ثم جاء التدخل الروسي لذات المصلحة الإيرانية، وتعرض القدرات العسكرية السعودية للمنافس الإقليمي الأقوى في المنطقة العربية للاستنزاف في الصراع الدائر في اليمن، وانتعاش الاقتصاد الإيراني بعد توقيع الاتفاق النووي مع السداسية الدولية، وعودة العلاقات الإيرانية مع المجتمع الدولي، في ظل تفاهمات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن القضايا الإقليمية، خاصة بعد التراجع النسبي التركي في هذا الصدد، الأمر الذي يخدم أهداف المنظور الإيراني من ناحية الأمن الإقليمي وينعش مشروعها القائم على استمرار مد نفوذها في المنطقة لتنفيذ استراتيجيتها العشرينية ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥ التي تفترض تحول إيران إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، وأن تلعب دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة مع بض القوى الإقليمية , وتجنب المواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية إلا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينهما (السيد،٢٠١٦) . إلا أن ذلك لم يدم طويلاً حيث جاءت انتكاسة العلاقات الأمريكية الإيرانية جراء وصول الرئيس دونالد ترامب لسدة الحكم، وإصراره على الانسحاب من الاتفاق النووي، وتبنيه حزمة من العقوبات على إيران.

وتأسيساً على ما سبق، فقد وضع بعض الباحثين والمحللين المعنيين بشؤون المنطقة أكثر التوقعات واقعية عبر النظر إلى الاتفاق النووي بأنه قد جعل بعض القوى الإقليمية تسهم في إخراج منطقة الشرق الأوسط من حالة الفوضى التي تعيشها، وتساعد في بناء حالة من الاستقرار التي يكون لإيران وقوى إقليمية أخرى دور مؤثر فيها، فيما أثبت الواقع فشل هذه التوقعات جراء الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني بعد النشوة التي حققتها إيران من وراء ذلك الاتفاق الأمر الذي فتح شهيتها على لعب دور أكبر من المسموح به لها من قبل القوى الإقليمية الأخرى. فبقيت المنطقة تشهد صراعات عسكرية مباشرة في دول عدة تدعمها القوتان الإقليميتان الأبرز السعودية وإيران، مع استمرار حالة التوتر والحرب بالنيابة في الجبهات المشتعلة في الإقليم على أراضي العراق وسوريا واليمن.

الخاتمة:

بدت انعكاسات توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية في تموز ٢٠١٥ واضحة المعالم في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت حالة من الحراك السياسي جراء ما يمكن عده حدثاً تاريخياً تتعدى تداعيات المستوى الإقليمي لتنتقل إلى المستوى العالمي، خاصة بعد أن تم تفعيل هذا الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ، فقد وجدت إيران أن تنفيذ هذا الاتفاق يعد بمثابة صفحة جديدة قامت بفتحها مع العالم، بعد أن عاشت لعدة سنوات في حالة صراع مع الدول الغربية، حتى وصل الأمر إلى وصف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن بأنها إحدى دول محور الشر، كما كانت إيران تصف الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل بأنهما الشيطان الأكبر.

ووجد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في الاتفاق النووي أنه الإنجاز العظيم الذي حققته إدارته الديمقراطية، في نهاية مدته التي قربت على الانتهاء، رغم السلوك الاستفزازي الذي قامت به قوات البحرية الإيرانية وذلك باحتجاز أفراد من البحرية الأمريكية وتصويرهم أمام الكاميرات العالم، ثم أفرجت عنهم في اليوم التالي، ولا ينم هذا الفعل إلا عن رسالة غريبة أرادت إيران بإعادة إرسالها إلى الولايات المتحدة المتحدة، ومفادها أنها ما زالت على قدر الندية والتحدي معها ومع حلفائها من الدول الغربية. وليس هذا فحسب بل إن تجارب الصواريخ الباليستية التي قامت بتجربتها إيران خلال ثلاثة الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٥ تشير إلى قدرتها على حمل الرؤوس النووية، ومن بينها متوسطة المدى وطويلة المدى أيضاً، وكل ذلك لم يجعل الرئيس أوباما والدول الخمس الكبرى

تغير وجهتها والعزوف عن تنفيذ الاتفاق.

ومع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للبيت الأبيض حتى تعالت أصواته بضرورة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي, وبالفعل تحقق له ما أراد في ٨ آيار ٢٠١٨, ثم أعاد العقوبات التي كانت مفروضة على إيران قبل توقيع الاتفاق, الأمر الذي أدخل العلاقات الأمريكية مع الاتحاد الأوروبي في حالة شد وجذب نتيجة تمسك الجانب الأوروبي بهذا الاتفاق والمطالبة باستمرار مخرجاته. فيما أشارت بعض الآراء في منطقة الشرق الأوسط أن إبرام وتنفيذ إيران للاتفاق النووي يصب في صالح دول المنطقة التي تعد جيرانها الأوائل قبل الغرب, إلا أن البعض الآخر ومن بينهم الجمهوريون يعتبرون الاتفاق بمثابة نكسة لن تعيش فيها المنطقة ضمن ظروفها المشتعلة حالياً فحسب, بل ستمتد توابعها إلى دول وعواصم العالم بأكمله, حيث دفع الاتفاق إلى دخول إيران ليس في سباق نووي فقط مع جيرانها, بل أدخل الجميع في سباق ومباراة ممتدة لتسليح وتمويل الجماعات المسلحة التي زادت أعدادها بشدة منذ ثورات الربيع العربي, والتي تقوم بتنفيذ عمليات تحمل طابع العنف بالنيابة عن كل من إيران ومنافسيها في الدول العربية وغيرها.

المراجع العربية

١. بشارة, عزمي. (٢٠١٢), العرب وإيران: ملاحظات عامة, في: بشارة, عزمي ومحجوب الزويري (تحرير) العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت.
٢. شبلي, سعد شاكر. (٢٠١٥), السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني, دار زهران للنشر, عمان.
٣. العاني, مصطفى. (٢٠٠٤), الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية, مركز الخليج للأبحاث ومكتبة الأسد الوطنية.
٤. العجمي, ظافر محمد. (٢٠١١), أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.
٥. الكعكي, عجمي أحمد. (١٩٨٦), الشرق الأوسط والصراع الدولي, دار النهضة العربية, بيروت.
٦. كلارك, جونائن وستيفان هالبر. (٢٠١٥), التفرد الأمريكي, المحافظون الجدد والنظام العالمي الجديد, دار الكتاب العربي, بيروت.
٧. الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني (٢٠١٥), المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة .

المراجع الأجنبية:

1. Clifford, K.(2015), Iran Deal May be Slow to affect Oil Sector, The New York Times.
2. Habibi, N.(2014), How will OPEC respond to a rise in Iran's oil output?http://iranmatters.belfercenter.org.
3. Harold,P.(2015), Let's look at China's role in the Iran nuclear deal, The Hill, http://thehill.com.
4. James,P.(2016),The Dangerous Regional Implications of the Iran Nuclear, Agreement.
5. Lenzowski, G. (1982), The middle East in world Affairs, New - York. Connell University pres , P 18.
6. Nye S., Joseph (2011), The Future of Power, New York, Public Affairs.
7. Phillips, J. (2016), The Dangerous Regional Implications of the Iran Nuclear Agreement, , http://www.heritage.org.
8. World Energy Council, WEC (2013). World Energy Council 2013 Survey.
9. Zachary, L.(2015), International Sanctions on Iran, Council on Foreign Relations
10. Zarif, M.(2015). A message from Iran, The New York Times.

الدوريات العربية

١. أبوزيد, هاجر. مارس (٢٠١٤), الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني, مجلة أوراق الشرق الأوسط , العدد (٦٢), يناير –ص (٢١٥), المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.
٢. إدريس, محمد السعيد (٢٠١٥), احتمالات عسكرة البرنامج الإيراني: التأثيرات المتوقعة على التوازن العسكري الاستراتيجي في الخليج والعالم العربي, أبو ظبي, مجلة آراء حول الخليج, العدد (٩٩), سبتمبر (٢٠١٥), ص (٣٦-٣٢), مركز الخليج للأبحاث.
٣. الجمل, سيار. حزيران (١٩٩٦), المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم, مجلة المستقبل العربي, العدد (١٨٤), , مركز دراسات الوحدة العربية.
٤. الجنابي, عمار.(٢٠١١), نظرية الانعكاس في الأدب والفن, الحوار المتمدن, العدد (٣٤٢٦).
٥. حماد, مدحت.(٢٠١٥), العلاقات الإيرانية الروسية, الصعود رغم التقدم الغربي, القاهرة, مجلة السياسة الدولية, العدد (٢٠٢), ص (١٠٠), مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
٦. الحمد, جواد.(٢٠١٥), تحليل الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته, عمان, مجلة دراسات شرق أوسطية, العدد (٧٣), ص (١٣١), مركز دراسات الشرق الأوسط.
٧. الدسوقي, أبو بكر.(٢٠١٥), الثوابت والمتغيرات بعد الاتفاق النووي, القاهرة , مجلة السياسة الدولية, العدد (٢٠٢), ص (٨٢ – ٨٣), مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
٨. رفعت, سعيد.(٢٠١٥), أبعاد الأدوار الدولية والإقليمية في أزمات المنطقة. القاهرة, شؤون عربية, العدد (١٦٣), ص (٥- ١٦), الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
٩. الرميحي, محمد.(٢٠١٥), الاتفاق النووي الإيراني تداعياته وآفاق تأثيره, بيروت, مجلة سياسات عربية,العدد (١٦), ص(٨٩), المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٠. الزويري, محجوب.(٢٠١٤), إيران واتفاق جنيف: تجديد للشرعية أم استجابة لتحد مرحلي, بيروت, مجلة سياسات عربية, العدد (٦), ص (٥٢-٥٨), المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١١. سعد الدين, نادية.(٢٠١٦), الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط, القاهرة, مجلة السياسة الدولية, ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية, العدد (٢٠٣), ص(١٣), مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
١٢. السيد, دلال محمود.(٢٠١٦), السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط, القاهرة, مجلة السياسة الدولية,, ملحق تحولات استراتيجية, العدد (٢٠٣), ص (١٩), مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
١٣. السيد, عزت سعد.(٢٠١٦), واشنطن وموسكو بين التباعد والتقارب. القاهرة, مجلة السياسة الدولية, العدد (٢٠٣), ص (١٠٥), مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
١٤. شلبي, السيد أمين.(٢٠١٥), تداعيات التقارب الأمريكي- الإيراني..تساؤلات دولية وعربية, القاهرة, مجلة السياسة الدولية, العدد (٢٠٢), ص (٩٠), مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
١٥. عبد العاطي, عمرو.(٢٠١٥), القوى الثانية: محددات تصاعد أدوار الدول المتوسطة في الأزمات الدولية, أبو ظبي, دورية اتجاهات الأحداث , العدد (٩), ص (٤٠), مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
١٦. عبد الفتاح, بشير.(٢٠١٥), التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية,القاهرة, مجلة شؤون عربية, العدد (١٦٣), ص (٦٢-٧٥), الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
١٧. عتريسي, طلال.(٢٠١٦), ورقة العمل العلاقات العربية الإيرانية, بيروت, مجلة المستقبل العربي, العدد (٤٤٨), ص (١١٢), مركز دراسات الوحدة العربية.
١٨. علوي, مصطفى.(٢٠١٦), روسيا وأمريكا في سوريا والعراق.. صفقة غير معلنة, القاهرة, مجلة السياسة الدولية, العدد (٢٠٣), ص (١١١), مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
١٩. غالي, إبراهيم (تحرير).(٢٠١٥), قراءة تحليلية لخطة العمل المشتركة الشاملة بين إيران ودول (٥+١), أبو ظبي, في: أبوشادي, يسري, تقرير

المستقبل ملحق دورية اتجاهات الأحداث، العدد (٩)، ص (١-١٢)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
٢٠. فرطوسي، محمد رضا.(٢٠١٥)، تداعيات الاتفاق النووي: الرؤية الإيرانية، بيروت ، مجلة سياسات عربية، العدد (١٦)، ص (٩٤)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢١. قهوجي، رياض (٢٠٠٧). إيران الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية – الإيرانية، القاهرة مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٨)، ص (١٢٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
٢٢. كمال، محمد.(٢٠١٦)، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط .حدود الاستمرارية والتغيير،مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٣)، ص (١١٥)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
٢٣. كيالي، ماجد.(٢٠١٥)، فاعلية النظام العربي: المحددات والإشكاليات، القاهرة، شؤون عربية،العدد (١٦٣)، ص (٣٥)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
٢٤. مجيد، دياري صالح.(٢٠١٥)، الجيوبوليتيك والاتفاق النووي الإيراني، بيروت، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٥١)، ص (٢٥-٣٧)، مركز الدراسات الاستراتيجية.
٢٥. محمود، أحمد إبراهيم.(٢٠٠١)،التعاون النووي بين روسيا وإيران، القاهرة، مجلة مختارات إيرانية، العدد (٨)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
٢٦. المصري، محمد.(٢٠١٥)، اتجاهات الرأي العام العربي نحو الاتفاق النووي الإيراني، بيروت، مجلة سياسات عربية، العدد (١٦)، ص (١٣١-١٤١)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢٧. منير، يوسف.(٢٠١٥)، الاتفاق مع إيران وآثاره في المنطقة وفي إسرائيل وفلسطين، بيروت ، مجلة سياسات عربية، العدد (١٦)، ص (١٠٢)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢٨. (٢٠١٥)، الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، الدوحة، سلسلة تقدير موقف، ص(١)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢٩. النعيمي، سلطان(٢٠١٥)، الدور الإيراني ومستقبل المنطقة بعد الاتفاق النووي، أبو ظبي، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٩٩)، ص (٤٥ – ٤٨)، مركز الخليج للأبحاث.
٣٠. هاشم، نوار وأمجد طعمة. (٢٠١٥)، الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا ومصر وسوريا انموذجاً، بيروت، مجلة سياسات عربية، العدد (١٢)، ص (١١٢-١٢٦)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٣١. يونس، محمد عبد الله.(٢٠١٦)، رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية،، العدد (٢٠٣)، ص (١٢٥)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

وسائل الإعلام

١. اسكندر، عبد الله.(٢٠١٣)، أمريكا وإيران والإقليم، الرياض، جريدة الحياة السعودية.
٢. جون برينان.(٢٠١٥)، الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل بين إيران والسداسية الدولية في لوزان .
٣. الطائي، صادق.(٢٠١٦)، التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني، لندن، جريدة القدس العربي، العدد (٨٣٥٩).
٤. فراعنة، حمادة.(٢٠١٦)، مكاسب السياسة الواقعية لإيران، عمان، جريدة الدستور العدد (١٧٤٨٧).
٥. مطر، حسام.(٢٠١٢)، هل يخشى الغرب برنامج إيران النووي أم النبوي؟ ، بيروت، جريدة العهد اللبنانية.
٦. المؤتمر الصحفي للرئيس الأمريكي باراك أوباما في أديس أبابا بحضور رئيس الوزراء الأثيوبي هايلي مريم ديسالين في ٢٧ تموز ٢٠١٥.

المواقع الإلكترونية

1. (2016)، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، http://www.dw.com.
2. حسين ، زكريا (2000)، الأمن القومي، http://ashahed2000.tripod.com.
3. حميدان، حسن.(2016)، إيران وجيرانها بعد الاتفاق النووي المكاسب والنتائج، http://www.aljazeera.net.
4. رفيد، براك.(2015). "نتنياهو: إسرائيل ليست ملزمة بالصفقة التي جرى التوصل إليها، http://www.haaretz.com.
5. العبيدي، مثنى.(2016)، موقف تركيا من الاتفاق الإطار النووي الإيراني. الدوافع والانعكاسات، http://www.turkpress.com.
6. (2010)، كلمة علي خامنئي في الملتقى الأول للأفكار الاستراتيجية http://nahjelwelayah.com.
7. اللوزي، وهيب. الموقف الدولي من الاتفاق النووي الإيراني، http://all4syria.info .

References Translated to Arabic:

Arabic books:

I. Bishara, Azmi. (2012), The Arabs and Iran: General Notes, in: Bishara, Azmi and Mahjoub Al-Zwairi (edited) Al-Arab and Iran Review in History and Politics, Arab Science Publishers, Beirut.
II. Shibli, Saad Shaker. (2015), International behavior towards the Iranian nuclear program crisis, Zahran Publishing, Amman.
III. Ani, Mustafa. (2004), The Possible Position of the Gulf Cooperation Council Countries Toward the Scenario of Military Action Against Iranian Nuclear Installations, Gulf Research Center and Al-Assad National Library.
IV. Al-Ajami, Zafer Muhammad. (2011), Arab Gulf Security, Its Evolution and Problems from the Perspective of Regional and International Relations, Center for Arab Unity Studies, Beirut.
V. Al-Kaaki, Ajami Ahmed. (1986), The Middle East and the International Conflict, Arab Renaissance House, Beirut.
VI. Clark, Jonathan and Stephan Halper. (2015), American Exclusivity, Neoconservatives and the New World Order, Dar Alkitab Alarabe Publishing, Beirut.
VII. The Israeli position on the Iran nuclear deal (2015), Arab Center for Research and Policy Studies, Doha.

Arab periodicals:

I. Abu Zeid, Hajar. March (2014), The Saudi and Israeli Position on the Iranian Nuclear Agreement, Middle East Papers Magazine, Issue (62), January - p. (215), The National Center for Middle East Studies.
II. Idris, Muhammad Al-Saeed (2015), Possibilities of Militarizing the Iranian Program: Expected Effects on the Strategic Military Balance in the Gulf and the Arab World, Abu Dhabi, Opinions on the Gulf Magazine, Issue (99), September (2015), pp (36-32), Gulf Research Center.
III. Jamel, Sayer. June (1996), the vital field of the Middle East vis-à-vis the coming international order, Arab Future Magazine, Issue No. 184, Center for Arab Unity Studies.
IV. Hammad, Medhat (2015), Iranian-Russian Relations, Rise Despite Western Progress, Cairo, Al-Siyasa Al-Dawlia Journal, Issue (202), p. (100), Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies.
V. Al-Hamad, Jawad. (2015), Analysis of the Iranian Nuclear Agreement and its Implications, Amman, Journal of Middle Eastern Studies, Issue (73), p (131), Center for Middle East Studies.
VI. Al-Desouki, Abu Bakr. (2015), Constants and Variables after the Nuclear Agreement, Cairo, Al-Siyasa Al-Dawliya Journal, Issue (202), pp (82-83), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
VII. Rifaat, Saeed (2015), Dimensions of international and regional roles in the region's crises. Cairo, Arab Affairs, No. (163), p (5-16), General Secretariat of the League of Arab States.
VIII. Al-Zwairi, Mahjoub. (2014), Iran and the Geneva Accord: Renewal of Legitimacy or Response to a Phased Challenge, Beirut, Siyasat Arabiya Magazine, Issue (6), pp (52-58), Arab Center for Research and Policy Studies.
IX. Saad Eddin, Nadia. (2016), Strategic Confusion: The Approaches of Major Powers in the Middle East, Cairo, The Journal of International Politics, Supplement of Strategic Shifts on the Map of International Politics, Issue (203), p (13), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies .
X. Al-Sayed, Dalal Mahmoud. (2016), The Absent Scenario: The Future of Security Arrangements in the Middle East, Cairo, Al-Siyasa Al-Dawlia Magazine, Strategic Transitions Appendix, Issue (203), p. (19), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
XI. Al-Sayed, Ezzat Saad. (2016), Washington and Moscow between divergence and rapprochement. Cairo, Al-Siyasa Al-Dawlia Magazine, Issue (203), p (105), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
XII. Shalabi, Mr. Amin. (2015), The implications of the American-Iranian rapprochement..international and Arab questions,

Cairo, Al-Siyasa Al-Dawlia Journal, Issue (202), p. (90), Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies.

XIII. Abd Al-Ati, Amr (2015), The Second Forces: Determinants of the Roles of Medium Countries in International Crises, Abu Dhabi, Trends of Events, Issue (9), p (40), Future Center for Research and Advanced Studies.

XIV. Abdel-Fattah, Bashir. (2015), Regional Implications of the Nuclear Agreement between Iran and the International Six-Party, Cairo, Arab Affairs Magazine, Issue (163), pp (62-75), General Secretariat of the League of Arab States.

XV. Atrissi, Talal. (2016), Working Paper, Arab-Iranian Relations, Beirut, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (448), p. (112), Center for Arab Unity Studies.

XVI. Alawi, Mustafa. (2016), Russia and America in Syria and Iraq ... An Undisclosed Deal, Cairo, Al Siyasa Al Dawlia Magazine, Issue (203), p. (111), Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies.

XVII. Ghali, Ibrahim (Editing). (2015), Analytical Reading of the Comprehensive Joint Action Plan between Iran and the Countries (5 + 1), Abu Dhabi, in: Abu Shadi, Yusri, Future Report, Supplement of the Journal of Trends of Events, Issue (9), p. (1-12), Future Center for Research and Advanced Studies.

XVIII. Fartousi, Mohammad Reza. (2015), The Implications of the Nuclear Deal: The Iranian Vision, Beirut, Siyasat Arabia Magazine, Issue (16), p. (94), The Arab Center for Research and Policy Studies.

XIX. Kahwagi, Riad (2007). Iran: Military Options for the US-Iranian Confrontation, Cairo, Al-Siyasa Al-Dawlia Magazine, Issue (168), p (120), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

XX. Kamal, Muhammad. (2016), American Politics and the Middle East, The Limits of Continuity and Change, The Journal of International Politics, Issue (203), p. (115), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

XXI. Majid, Diyari Salih (2015), Geopolitics and the Iranian Nuclear Agreement, Beirut, Sho'on Al-Awsat Magazine, Issue (151), pp (25-37), Center for Strategic Studies.

XXII. Mahmoud, Ahmed Ibrahim (2001), Nuclear Cooperation between Russia and Iran, Cairo, Iranian Selection Journal, Issue (8), Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies

XXIII. Al-Masry, Muhammad. (2015), Trends of Arab Public Opinion Toward the Iranian Nuclear Agreement, Beirut, Siyasat Arabiya Magazine, Issue (16), pp (131-141), Arab Center for Research and Policy Studies.

XXIV. Munir, Youssef (2015), The Agreement with Iran and its Effects in the Region and in Israel and Palestine, Beirut, Siyasat Al-Arabiya Magazine, Issue (16), P (102), The Arab Center for Research and Policy Studies.

XXV. (2015), The Israeli position on the Iranian nuclear agreement, Doha, Position Assessment Series, p. (1), The Arab Center for Research and Policy Studies.

XXVI. Hashem, Nawar and Amjad Tohme. (2015), The Russian Position on the Arab Revolutions, Libya, Egypt and Syria as a Model, Beirut, Siyasat Arabiya Magazine, Issue (12), pp (112-126), The Arab Center for Research and Policy Studies.

XXVII. Yunus, Muhammad Abdullah (2016), Western Visions of Scenarios for the Russian Military Intervention in Syria, Cairo, Al-Siyasa Al-Dawlia Journal, Issue (203), p (125), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

The media:

XXVIII. Iskandar, Abdullah. (2013), America, Iran and the region, Riyadh, Al-Hayat Saudi Newspaper

XXIX. Al-Taie, Sadiq. (2016), The Regional Implications of the Iranian Nuclear Agreement, London, Al-Quds Al-Arabi Newspaper, Issue (8359).

XXX. Pharaohs, Hamadeh. (2016), Realistic Policy Gains of Iran, Oman, Al-Dustour Newspaper, Issue (17487).

XXXI. Matar, Hussam (2012), Does the West fear Iran's nuclear program or the Prophet? , Beirut, the Lebanese newspaper Al-Ahed.

XXXII. US President Barack Obama's press conference in Addis Ababa in the presence of Ethiopian Prime Minister Hailemarim Desalegn, July 27, 2015.